

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٧٤

الأربعاء، ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيسة السيدة دوتلاري (ألبانيا)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيدة إيفستغينا
الإمارات العربية المتحدة السيدة شاهين
أيرلندا السيدة بيرن ناسون
البرازيل السيد دي ألميدا فيليو
الصين السيد داي بنغ
غابون السيد بيانغ
غانا السيدة تتكورانغ
فرنسا السيد دو ريفيير
كينيا السيدة تورويتيتش
المكسيك السيدة بوينروسترو ماسيو
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي
النرويج السيدة هايمرباك
الهند السيد راغوتاهاالي
الولايات المتحدة الأمريكية السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

(S/2022/449)

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2022/491)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-39708 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام

إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/449)

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى

(S/2022/491)

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة فالنتين روغوابيزا، الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسيدة لينا إيكومو، رئيسة شبكة القيادة النسائية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/449، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، والوثيقة S/2022/491، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى.

أعطي الكلمة الآن للسيدة روغوابيزا.

السيدة روغوابيزا (رواندا) (تكلت بالفرنسية): أود أن أبدأ بالإعراب، باسم الأمين العام، عن امتناني لاستمرار اهتمام مجلس الأمن وانتباهه للتطورات والتحديات وأوجه التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق

الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو ما دفع إلى عقد هذه الجلسة. وخلال الأشهر الثلاثة التي يغطيها التقرير (S/2022/491) المقدم إلى المجلس للنظر فيه، ومنذ أن توليت منصبتي، عكفت، جانباً إلى جنب مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، على تعزيز علاقات الثقة مع حكومة أفريقيا الوسطى وإعادة حشد المنظمات والدول في المنطقة فضلاً عن الشركاء الدوليين، من أجل تنشيط العملية السياسية وتموضع قوات البعثة. وفي ذلك الصدد، هناك ثلاثة محاور استراتيجية تدعم جهود البعثة وتستحق اهتمام المجلس.

ليس هناك ما يستدعي تسليط الضوء على الجمود الفعلي الذي انزلت إليه العملية السياسية، على الرغم من الأهمية التي نوليها جميعاً لذلك الأمر. واستناداً إلى ولايتنا، فإن تلك الأولوية الاستراتيجية تبرر كل الجهود التي بذلتها لإعادة حشد المنطقة في الأسابيع الـ ١٠ التي انقضت منذ أن توليت منصبي، جنباً إلى جنب مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وبالتعاون الوثيق مع أنغولا ورواندا، وذلك بناء على التكليف الذي صدر عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ويسرني أن أقول إنه في ظل الدور القيادي الذي اضطلعت به حكومة أفريقيا الوسطى، وبرعاية أنغولا ورواندا، وبمساندة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، تكلفت تلك الجهود بعقد اجتماع استعراض استراتيجي بشأن العملية السياسية في بانغي في ٤ حزيران/يونيه. وقد يجعل الاجتماع بالفعل من يوم ٤ حزيران/يونيه تاريخاً مرجعياً ونقطة تحول بالغة الأهمية، بل ينبغي له ذلك نظراً لأنه انطوى على مشاركة رفيعة المستوى كان من بين الحاضرين فيه رئيس الدولة، ووزيراً خارجية أنغولا ورواندا، والجهات الضامنة والميسرة للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى المؤرخ ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، وشركاء دوليون، وذلك بهدف إجراء تقييم تشاركي بشأن التقدم الذي أحرز في تنفيذ خريطة الطريق المشتركة والتحديات الرئيسية التي تواجهها عملية التنفيذ. وجنبا إلى جنب مع جميع الشركاء، أود أن أشير إلى ما يلي.

الاستعراض الاستراتيجي الذي أُعد يوم ٤ حزيران/يونيه. فهذا هو الوقت المناسب للتنبؤ والإشادة بالقرار الذي اتخذته الرئيس مع مجلس الوزراء، الذي يقضي بمشاركته شخصيا على نحو مباشر في الالتزامات السياسية مع قادة الجماعات المسلحة، وبإجراء استعراضات استراتيجية شاملة على مستوى القطاعات بشأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وبإجراء استعراضات بشأن إصلاح قطاع الأمن وعملية المصالحة في إطار اللجان المواضيعية التي ستتشأ لهذا الغرض فيما يتعلق بالعناصر الستة لخريطة الطريق المشتركة.

ومع ذلك، فإن الأمل الذي يعقده جميع المشاركين على الاستعراض الاستراتيجي من أجل إحياء عملية السلام لا يقلل من رغبتهم القوية في تنفيذ الحكومة لتوصيات الحوار الجمهوري البالغ عددها ٢١٧ توصية بغية تعزيز بسط المجال الديمقراطي وتهيئة مناخ سياسي مؤات. ولذلك فإنني أشجع الحكومة على التعجيل بتنفيذ توصيات الحوار الجمهوري، الذي يندرج في إطار العنصر السادس من خريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى المتعلقة بالعملية السياسية. وأعترم مواصلة دعم جهود الحكومة في هذا الصدد، ودعوة الشركاء إلى تقديم مساهماتهم، وطلب الدعم السياسي من مجلس الأمن، وفقا لأحكام القرار ٢٦٠٥ (٢٠٢١)، الذي يدعو إلى تقديم المساعدة إلى سلطات أفريقيا الوسطى في سياق استكمال حوار جمهوري شامل للجميع تماما تمهيدا لإجراء انتخابات محلية سلمية وشاملة للجميع.

وأخيرا، أود أن أعرب عما يساور الجميع من قلق إزاء استمرار انتهاكات وقف إطلاق النار من جانب جميع أطراف النزاع التي تواصلت عملياتها وأعمالها الحربية بما يعرض المدنيين للعنف. ولا يزال وقف الأعمال القتالية في جميع أنحاء البلد هدفا مباشرا ومقياسا لمصادقية خريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. فلا بد من أن يظل ذلك الهدف نُصب أعيننا وأن نشجع على اتخاذ تدابير بتوافق الآراء تهدف إلى تثبيط الأطراف التي لا تحترم التزاماتها بموجب خريطة الطريق المشتركة، وفقا لنص اتفاق السلام وروحه، من دون المساس بمسألة استعادة سلطة الدولة وممارستها لصلاحياتها السيادية من أجل حماية سلامة أراضيها.

أولا، حقق اجتماع الاستعراض الاستراتيجي جميع الأهداف المُكَلَّف بها، ولا سيما مهمة إعادة حشد المنطقة، بحضور فعال لوزيري خارجية أنغولا ورواندا باسم المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ومشاركة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

ثانيا، العملية السياسية مسؤولية وطنية يتولى زمامها الوزراء الحكوميون المعنيون في جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار توجيه استراتيجي من الرئيس تواديرا، وتنسيق فعال بين رئيس الوزراء ورئيس الحكومة وإشراف مباشر للرئيس. وفي نطاق اختصاص كل وزارة، تحددت أدوار ومسؤوليات الوزارات الرئيسية المسؤولة عن بدء عملية التأزر اللازم لتنفيذ عناصر خريطة الطريق المشتركة.

ثالثا، شهدنا تقاربا في الآراء بشأن أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى مواءمة الالتزامات السياسية التي سبق التعهد بها بصورة منفصلة برعاية الجهات الضامنة لاتفاق ٦ شباط/فبراير وفي إطار خريطة الطريق المشتركة. وينبغي الآن أن تصبح تلك الجهود جزءا من منهاج عمل واحد يحقق تأزرا تاما يمكنه أن يجمع بين ممثلي المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وأنغولا ورواندا، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

رابعا، تهيأت الظروف اللازمة لمعاودة تعاون الشركاء الدوليين الذين يؤيدون جميعا وجهة نظر الحكومة في أن العملية السياسية فريدة بتمحورها حول الاتفاق السياسي الذي تسعى خريطة الطريق المشتركة إلى تنشيطه فيما يخص ستة عناصر رئيسية.

خامسا، اتخذت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى قرارا سياديا يقضي بإنشاء منبر دائم سيعقد على أساس فصلي اعتبارا من ٤ حزيران/يونيه لإجراء استعراض استراتيجي للعملية السياسية.

وفي ضوء تلك التطورات المشجعة في الجهود الجماعية الرامية إلى تنشيط العملية السياسية من خلال إحياء الديناميات الإقليمية، أود أن أطلب من أعضاء المجلس أن يؤيدوا بالإجماع تنفيذ خطة رصد

والإعادة إلى الوطن في مناخ تسوده الثقة، وتنفيذ حلول دائمة للعودة الطوعية، والكرامة للاجئين والمشردين بغية مشاركتهم في انتخابات محلية ذات مصداقية، وسلمية، وشاملة للجميع في كل المجتمعات الإقليمية لجمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي ذلك الصدد، على الرغم من أزمة الوقود التي تؤثر علينا، تخطط البعثة للتنفيذ الفوري للعمليات استجابة للوضع الجديد للجماعات المسلحة التي تستغل سياق الأزمة لتحسين مواقعها من الناحية التكتيكية. وبناء على ذلك، أدعو أعضاء المجلس إلى تعبئة جميع الدول الأعضاء، سواء أكانت دول مصدر أم دول عبور، لضمان إمدادات الوقود لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، من أجل استمرارية عملياتنا واكتمالها، التي لا تزال أساسية لأمن واستقرار جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن البعثة لكي تظل متسقة، فإنها تهدف إلى الإبقاء على هذا الموقف وزيادة دعمها للحكومة وتعاونها معها. بيد أننا ندرك أن الحل النهائي للمشكلة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى يكمن في إعادة بناء القدرات اللازمة لقوة دفاع وأمن محترفة تتسم بالكفاءة ويمكنها أن تكفل استدامة الجهود الرامية إلى توفير الأمن لجمهورية أفريقيا الوسطى وتحقيق الاستقرار فيها. وهذا جهد جماعي يتطلب دعم مجلس الأمن وجميع الشركاء، فضلا عن تهيئة الحكومة للظروف المواتية لإعادة انخراط جميع شركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف على نحو متضافر ومنسق في عملية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك خطة الدفاع الوطنية. وفي هذا الصدد، تجري البعثة حوارا بناء وصريحا مع الحكومة بشأن احترام حقوق الإنسان.

إن التقارير التي جمعتها البعثة ووضعتها في صيغتها النهائية ستُشر بعد التشاور مع الحكومة، وفقا للإجراء المتبع. وما زلنا ملتزمين بالعمل مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لمساعدة الحكومة في اتخاذ تدابير وقائية، وتعبئة المساعدة التقنية المناسبة، وكذلك المساعدة في الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، وإعادة تأهيل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

ما فتئنا نسمع عن المخاوف المشروعة التي تنتاب السكان المدنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذين ما زالوا يتحملون وطأة الآثار الضارة الناجمة عن استمرار انتهاكات وقف إطلاق النار، مع تنامي التهديدات التي تمس حياتهم وممتلكاتهم وأنشطتهم، ولا سيما في المناطق الشمالية والوسطى والشرقية من جمهورية أفريقيا الوسطى. ومراعاة للعواقب الوخيمة لهذه الأفعال الضارة على أمن الشعب وممتلكاته وعلى المساعدات الإنسانية، وبعد إجراء تقييم دقيق للتقدم الذي لا يزال هشا في عملية إعادة بناء قوات الدفاع والأمن الوطنية، وبالنظر إلى ولاية البعثة والموارد الإضافية التي وضعها المجلس رهن تصرفها، أعادت البعثة تعديل مفهومها العام للعمليات لإيلاء الأولوية لنهج وقائي يركز على السكان المدنيين، فهم يستحقون العيش في سلام وأمن وبدون خوف، بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه داخل الأراضي الشاسعة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

ويسرني أن تعديل مفهوم عملياتنا هذه كان حاسما في أثره الإيجابي على سكان بويو ومينغالا وبولوبو، الذين أعربوا عن ارتياحهم للموقف القوي والاستباقي الذي اتخذته البعثة بالتعاون مع قوات الدفاع والأمن الوطنية. أعترز مواصلة تعبئة موارد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والعمل مع السكان المحليين وقادة المجتمعات المحلية لاتخاذ هذه التدابير الوقائية اللازمة لدعم سلطات أفريقيا الوسطى في إزالة التهديدات الحقيقية باستخدام العنف ضد السكان المدنيين، بدلا من الرد بعد أن يقع العنف بالفعل. هذا هو الهدف الذي يتعين تحقيقه بالتنسيق الكامل مع قوات الدفاع والأمن، الذي سنواصل دعمه امتثالاً لسياسة العناية الواجبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، على النحو الذي تقتضيه الولاية الصادرة عن مجلس الأمن.

بالإضافة إلى حماية المدنيين وحصولهم على المعونة الإنسانية، فإن فعالية هذا الموقف الذي اتخذته بعثة الأمم المتحدة أمر لا بد منه، وشرط أساسي مسبق لتهيئة وصون بيئة أمنية تقضي إلى عملية السلام، بما في ذلك احترام وقف إطلاق النار، والاستعادة الكاملة لسلطة الدولة وخدماتها، ومواصلة نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج

وتستهدف عمليات القتل الجماعي سكان المناطق النائية، ولا سيما بعض الجماعات الإثنية.

لقد قتلت الجماعات المسلحة التابعة لتحالف الوطنيين من أجل التغيير أشخاصا وأحرقت منازلهم. وأفراد الجيش الوطني، مع حلفائهم وميليشيات النظام، المسماة أسماك القرش، يفعلون الشيء نفسه. ويستخدم أفراد أسماك القرش وسائل الإعلام الحكومية والشبكات الاجتماعية لإصدار تهديدات بالقتل وتهديدات بالإيذاء البدني ضد قادة المعارضة والسكان عموما. إنهم يخطفون ويقتلون ضحاياهم وكذلك أقارب الأشخاص الذين يستهدفونهم.

لقد رحب السكان بانتشار حلفاء النظام في المحافظات، حيث رأوا في ذلك أملا في إنهاء أنشطة الجماعات المسلحة التي تحولت إلى عصابات بلطجية إجرامية أخضعت النساء والأطفال والرجال من جميع الأعمار لشتى أنواع العنف. بيد أنه سرعان ما تحول هذا الأمل إلى مصدر قلق بالغ، إذ يتم إعدام الشباب بشكل منهجي، مما يجلب الحزن للعديد من الأسر.

إن المجتمع المدني في مواجهة هذه الحالة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والهجمات المنتظمة على السكان المدنيين المذكورين آنفا، يلاحظ أن تعاون الأمم المتحدة وشركائها مع بلدنا في عملية السلام يسير كما لو كانت جمهورية أفريقيا الوسطى دولة طبيعية. ويشعر المجتمع المدني بالسخط إزاء إنكار الحالة الاجتماعية، والسياسية، والأمنية البالغة الخطورة السائدة في البلد. باسم هذا المجتمع المدني، أطلق صرخة الاستنكار هذه من أجل العديد من الضحايا الأبرياء - النساء والأطفال الذين يُربطون ويُذبحون مع أفراد أسرهم، والشباب الذين يقعون ضحايا أثناء وجودهم في أعمالهم التجارية الصغيرة، وفي مواقع التعدين، وفي حقولهم، أو أثناء قيامهم بصيد الحيوانات أو صيد الأسماك، تم قتلهم بعد المعاملة المهينة التي ترتكبها فرق الموت. وأنا أدن تلك المذابح، وأناشد المجلس ألا يستهين بالمخاطر. فالخطر قائم وسيغرق البلد في الفوضى بسرعة كبيرة ما لم يتم اتخاذ تدابير قوية وملموسة بصورة عاجلة لمساعدة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

وعلى نفس المنوال، تلاحظ البعثة بنفس القدر من القلق استمرار الوصم والتحريض العلني على العنف ضد قادة المعارضة الديمقراطية، أو ضد بعض شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى. ويبين التاريخ والماضي القريب في جمهورية أفريقيا الوسطى، كما هو الحال في منطقة وسط أفريقيا ككل، بأن هذا النوع من الرسائل يمكن ترجمته بسرعة إلى أعمال عنف تنطوي على عواقب لا يمكن التنبؤ بها، ولا يمكن السيطرة عليها. ومن المرجح أيضا أن تقوض التعايش بين أبناء البلد، وتضعف عملية المصالحة الوطنية، وتبطئ الجهود التي يجري الاضطلاع بها. وبالتالي، تقع على عاتق حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى مسؤولية الاستجابة على النحو المناسب باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع وقوع هذه الأعمال البغيضة وقمعها ووقفها.

أود أن أختتم بياني بالترحيب بتعزيز تدابير بناء الثقة بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي تدابير مكنة من تخفيض انتهاكات اتفاق مركز القوات، وعززت تعاوننا، وأضفت زخما جديدا على عملية السلام. ولن تتمكن بعثة الأمم المتحدة وجمهورية أفريقيا الوسطى من جني فائدة أكبر من القوة الكاملة لولاية البعثة إلا بهذه الثقة من خلال فعاليتها التشغيلية في خدمة السلام والأمن والاستقرار، والتوصل إلى حلول سياسية دائمة لأزمة وسط أفريقيا.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أشكر السيدة روغوبيزا على إحاطتها.

أعطي الكلمة للسيدة إيكومو.

السيدة إيكومو (تكلت بالفرنسية): يشرفني أن أخطب هذا التجمع الموقر. بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن خالص امتناني لإتاحة الفرصة للمجتمع المدني لإسماع صوته.

إن بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، في حالة سيئة بسبب ترسخ ثقافة حقيقية من العنف الإجرامي. فالسكان عالقون بين المتمردين، والجيش الوطني، والمرترقة، والميليشيات التي تبث الرعب والموت.

ممارسة شائعة، بما في ذلك ما يتعلق بتتقيح الدستور. ولا يؤدي البرلمان دوره الصحيح لحماية مصالح الشعب.

وتتضافر كل تلك العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية لتعيد إغراق بلدي في الفوضى، على الرغم من وجود الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعلى الرغم من الجهود العديدة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وسائر الشركاء الذين يدعمون جهود السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. والواقع أن معظم مبادرات السلام تستبعد المجتمع المدني برمته، بما في ذلك النساء والشباب، الذين يشكلون أغلبية السكان.

وقد ثبتت محدودية النهج السياسي حصرا الذي يركز على السلطات الوطنية، ويجب علينا جميعا أن نعترف بالصعوبات التي تواجه عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وانسحبت بعض الجماعات المسلحة الموقعة من اتفاق السلام واستأنفت الأعمال العدائية، مما زرع الخوف في المناطق النائية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطابع غير الشامل للمبادرات يشكل عائقا حقيقيا أمام التحرك نحو سلام فعال. ومنذ بداية مبادرة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، كانت الممارسة المتبعة أنه لا يتم التشاور مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والنساء على وجه الخصوص إلا من أجل تبادل الآراء عن بُعد أو من خلال البعثات التي تزور البلد. ولا يمكن الاستمرار في استبعاد المجتمع المدني من المناقشات الموضوعية وعن طاوولات المفاوضات والاجتماعات الرفيعة المستوى التي تعالج المسائل التي تؤثر على حياتهم وحياة أطفالهم ومجتمعاتهم المحلية وبلدهم.

وبغية تنشيط عملية السلام، أود أن أحث مجلس الأمن على اعتبار جمهورية أفريقيا الوسطى بلدا في حالة طوارئ ويجب اتخاذ تدابير طارئة بشأنها. ومن بين تلك التدابير، سيكون من المهم الوقوف في وجه السلطات الوطنية بشأن أسلوب الحكم، الذي يتسم بالعنف

في آذار/مارس الماضي، شارك المجتمع المدني في الحوار الجمهوري على أمل أن يتمكن من الإسهام في تخفيف حدة التوترات الاجتماعية والسياسية. غير أن الطابع غير الشامل لذلك الحوار لم يعزز إجراء مناقشات موضوعية بشأن مشاكل البلد الحقيقية من خلال تبادل الآراء المتباينة. ولكن المجتمع المدني اغتتم تلك الفرصة للتديد بتدهور السياق الاجتماعي والسياسي والأمني واقتراح بعض الحلول.

ومن المؤسف أنه في ختام ذلك الحوار الجمهوري، كانت الرسالة السياسية السائدة، كما لا يزال الحال اليوم، هي عزم النظام على تتقيح الدستور بغية تمديد فترة الرئاسة. ولذلك، مثل الحوار الجمهوري فرصة ضائعة للجمع بين كافة أبناء شعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

واليوم، لا يوجد حوار بين الحكومة وأحزاب المعارضة والمجتمع المدني. إنه ببساطة غير موجود. والعنف والإرهاب، اللذان يمارسهما النظام والمعارضة المسلحة، هما السائدان. وجميع السياسيين المعارضين، وأفراد عائلاتهم، وأنصارهم والمتعاونون معهم، فضلا عن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، يتعرضون للتهديد ويجري إسكاتهم. وما يعنيه ذلك أنه ليس بوسع المجتمع المدني تأدية دوره في المعارضة بحرية. وقد غادر العديد من العناصر الفاعلة البلد حفاظا على سلامتهم.

أما على الصعيد الاجتماعي، فأصبحت جميع المؤشرات في منطقة الخطر. فقد بدأ الفقر ينتشر في المقاطعات ولم تعد الحقوق تُزرع، وكما يعلم المجلس، فإن أكثر من نصف سكان جمهورية أفريقيا الوسطى يواجهون انعدام الأمن الغذائي. والحصول على الرعاية الصحية الأولية أمر صعب. والمدارس مغلقة في عدة مناطق. وتندر المساعدة الإنسانية في المناطق المتأثرة بالعنف المسلح.

ونتلقى بانتظام نداءات استغاثة من نساء في المناطق النائية، ولكننا لا نستطيع أن ننقل رسائلهن لأنه يتم تجاهل جميع طلبات الاجتماع بالسلطات الوطنية.

وتدعم الجمعية الوطنية إلى حد كبير النظام السياسي الحالي. وأصبحت الفضائح التي تتطوي على فساد النواب وشراء أصواتهم

التغطية الإقليمية للبعثة المتكاملة من أجل مساعدة قوات جمهورية أفريقيا الوسطى وصد الجماعات المسلحة التي تواصل ارتكاب جرائم، ولا سيما ضد النساء والأطفال والعاملين في المجالين الطبي والإنساني. إن هذا الموقف القوي جزء من ولاية البعثة. وأود أن أشكر قوات البعثة وموظفيها، الذين كثيرا ما يخاطرون بحياتهم. وأود هنا أن أتقدم بالتعازي إلى المغرب في أعقاب وفاة اثنين من ذوي الخوذ الزرق التابعين لها في الأسبوع الماضي.

وفي الوقت نفسه، لا بد من استيفاء بعض الشروط لتمكين جمهورية أفريقيا الوسطى من تحقيق الاستقرار.

أولاً، فيما يتعلق بعملية السلام، شكل اجتماع المتابعة الثاني بشأن خريطة طريق لواندا، المعقود في بانغي في ٤ حزيران/يونيه، خطوة مهمة، حيث شارك فيه رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى ووزراء خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى وأنغولا ورواندا. ويجب أن تستمر تلك التعبئة وأن تُترجم إلى التقدم المنصوص عليه في خريطة الطريق. ولا بد من الاتفاق على وقف لإطلاق النار تحترمه جميع الأطراف وإجراء حوار بين الحكومة والجماعات المسلحة وبدء عملية مبتكرة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تجري بشفافية تامة بالاشتراك مع المنطقة والبعثة المتكاملة.

وتشجع فرنسا بحزم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على وضع حد لتبني الخيار العسكري حصراً والعودة إلى الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى المؤرخ ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ من خلال تولي المسؤولية كاملة عن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في خريطة الطريق تلك.

والأولوية الثانية هي سيادة القانون. وأرحب باعتماد برلماني جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢٧ أيار/مايو لقانون يلغي عقوبة الإعدام. وتدعو فرنسا صناع القرار في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى كفالة احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، الأمر الذي يشكل شرطاً أساسياً للعمليات المشتركة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة

الواسع النطاق ضد الشعب والأطراف السياسية الفاعلة في المعارضة وقادة المجتمع المدني. وأود أن أحتث أيضاً على تذكير الجماعات المسلحة بضرورة احترام الالتزامات التي تعهدت بها بتوقيع اتفاق السلام وعلى أن يكون قادراً على تنفيذ الجزاءات التي فرضها المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، أحث مجلس الأمن على إنشاء إطار للتشاور بين القوى النشطة في البلد والحكام بشأن الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وستكون تلك مشاورات طارئة بين شعب جمهورية أفريقيا الوسطى وعلى أراضي ذلك البلد، بوجود مراقبين من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ومن شأن هذه المبادرة أن تمكن شعب البلد نفسه من إيجاد حلول بطريقة ديمقراطية وسد الطريق أمام المحاولات المكثفة للاستيلاء على السلطة بالقوة.

وسيكون من المهم أيضاً تمكين المجتمع المدني من الوصول إلى هذا الإطار التشاوري وإتاحة الفرصة أمام المرأة للاضطلاع بدور قيادي لصالح الناس. ويجب أن تؤخذ إسهامات المجتمع المدني في الحسبان وينبغي دعوته إلى المشاركة في عملية السلام وفي المبادرات التي يدعمها شركاؤها في سياق عملية السلام تلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة لينا على إحاطتها.

وأود أن ألفت انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تماشياً مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة من الجلسات المفتوحة بطريقة أكثر فعالية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الممثلة

الخاصة للأمن العام والسيدة لينا إيكومو على إحاطتهما.

ونود أن نهني الممثلة الخاصة على تعيينها وأن نتمنى لها كل النجاح على رأس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبوسعها الاعتماد على دعم فرنسا الكامل. وأرحب بصفة خاصة بنهجها الرامي إلى تعزيز

ونود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة فالنتين روغوابيزا، على إحاطتها بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونود أيضا أن نشكر السيدة لينا إيكومو على إحاطتها.

شهد التاريخ الحديث لجمهورية أفريقيا الوسطى اضطرابات سياسية وأمنية كبيرة. وتعاني جمهورية أفريقيا الوسطى، التي مزقتها مرارا العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة والمواقف المتضاربة غالبا للقوى الخارجية، من عدم الاستقرار بصورة خطيرة منذ فترة طويلة. بيد أن آفاق السلام الدائم تلوح في الأفق اليوم، على الرغم من أن البلد لا يزال يعاني في عدد من المناطق من أنشطة الجماعات المسلحة.

ونظرا لاهتمامهم الخاص بالحالة، يحرص الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن على التأكيد مرة أخرى على ضرورة أن يواصل المجلس دعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى المنتخبة ديمقراطيا. ويجب أن نواصل تكثيف جهودنا بغية إيجاد حلول طويلة الأجل والبناء على المكاسب السياسية والأمنية والإنسانية التي تحققت بالفعل.

وفي هذا الصدد، نود أن نبدي الملاحظات التالية:

على الجبهة السياسية، يجسد عقد الحوار الوطني في آذار/مارس، تمشيا مع خريطة الطريق المشتركة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، تصميم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على احترام الالتزامات المتعهد بها في عام ٢٠١٩. والحماس الواضح للسكان المشاركين في تلك الاجتماعات هو أيضا دليل على الرغبة الحقيقية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى في طي صفحة عدم الاستقرار السياسي. ولذلك، فإن من واجب المجلس أن يدعم آمال وجهود شعب جمهورية أفريقيا الوسطى في سعيه إلى السلام.

وبالتالي، يجب أن يكون الحفاظ على توافق آراء أعضاء مجلس الأمن بشأن توفير الدعم المتعدد الأبعاد لجمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك في المجالات المالية والمادية والاقتصادية والسياسية، من الأولويات. ونودو أيضا إلى زيادة الوعي في أوساط جميع أصحاب

مع قوات أفريقيا الوسطى، فضلا عن استمرار دعمها اللوجستي. وسيتابع مجلس الأمن تلك النقطة بيقظة شديدة.

تشعر فرنسا بالجزع إزاء التقارير المثيرة للقلق المتعلقة بسلوك قوات أفريقيا الوسطى. ومن الواضح أن مرتزقة مجموعة فاغر لا يقومون فحسب باتباع أساليب وحشية تم توثيقها على نطاق واسع، بل إنهم يلقنونها أيضا لشركائهم من جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك، يجب النظر في أي تغييرات في حظر الأسلحة إزاء هذه الخلفية. وأود أن أذكر، أولا وقبل كل شيء، بأن سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى يمكنها أن تحصل بصورة قانونية على المعدات التي تحتاجها وأن المجلس لم يرفض مطلقا أي إخطار أو طلب للإذن. إن النظام القائم هو نظام للمراقبة وليس الحظر.

ونشجع التقدم الذي أحرزته جمهورية أفريقيا الوسطى؛ غير أننا نعتقد أنها لم تتمكن بعد من توفير ضمانات كافية فيما يتعلق بعملية السلام وتحديد الأسلحة والكفاءة المهنية لقواتها المسلحة، على النحو الذي أبرزه تقرير الأمين العام بخصوص تطبيق النقاط المرجعية (S/2022/489).

وأخيرا، فيما يتعلق بالحالة السياسية، تحيط فرنسا علما بإجراء حوار جمهوري، لم تتمكن بعض القوى الفاعلة في البلد من المشاركة فيه. ولن تتمكن جمهورية أفريقيا الوسطى من التقدم نحو تحقيق السلام والمصالحة إلا من خلال المشاورات الشاملة للجميع والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن قواعد العملية الديمقراطية.

وتدعو فرنسا جميع الجهات الفاعلة في المجالين السياسي والأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تنحية خلافاتها جانبا من أجل الاستجابة لمعاناة السكان الذين يواجهون أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل والتي تفاقم بسبب نقص الوقود وارتفاع الأسعار بسبب الحرب في أوكرانيا.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غانا وكينيا وبلدي، غابون.

الوسطى. ونشجعها على مواصلة جهود الدعوة لدى الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بغية تنشيط عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أن دور المنظمات الإقليمية في ضمان الاستقرار الدائم في البلد بالغ الأهمية.

ويشير الأعضاء الأفارقة الثلاثة إلى أن جمهورية أفريقيا الوسطى شهدت عدة انقلابات ناجحة ومحاولات انقلاب. وكثيرا ما تستخدم القوى التخريبية هذه الأزمات السياسية لتبرير العنف وغيره من الانتهاكات، مما يسبب للسلوك المدني معاناة هائلة. ولذلك، فإن مسألة الأمن مسألة أساسية يجب أن تساعد في حلها. وقد أدت المكاسب التي تحققت في المجال الأمني في الشهور الأخيرة إلى إحراز تقدم كبير على أرض الواقع، وهو ما تجلّى في انخفاض عدد انتهاكات الاتفاق السياسي وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد.

غير أنه مما يؤسف له أن الهجمات التي تستهدف المدنيين مستمرة وأن الأنشطة الإجرامية للجماعات المسلحة أصبحت متكررة بشكل متزايد في أجزاء معينة من البلد. ويساورنا قلق بالغ إزاء المذابح المتكررة للمدنيين. ويدين الأعضاء الأفارقة الثلاثة استخدام الجماعات المسلحة للألغام المضادة للأفراد وغيرها من الأسلحة المتفجرة ضد المدنيين، مما ينشر الرعب في وسط البلد وغربه على وجه الخصوص. وفي ضوء العنف والأزمة الأمنية المعقدة والمتعددة الأبعاد التي تفاقمته بسبب جائحة مرض فيروس كورونا والحالة الاقتصادية العالمية الراهنة، يجب على المجلس أن يتخذ إجراءات حازمة، والتي يجب أن تركز في المقام الأول على مصادر وسلاسل إمداد الجماعات المتمردة التي يبدو أن لديها حرية الوصول إلى الأسلحة - وعلى نحو متزايد إلى أسلحة متطورة.

ولا يخفى على أحد، ناهيك عن أعضاء المجلس، أن الاستغلال غير القانوني للمواد الخام لا يزال مصدرا رئيسيا لتمويل تلك الجماعات. ولذلك، ثمة حاجة ملحة إلى ضمان وضع آليات رصد أكثر صرامة فيما يتعلق باستخراج هذه المواد ووجهتها. ويؤكد الأعضاء الأفارقة

المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى - الأطراف السياسية الفاعلة وأعضاء المجتمع المدني والنساء والرجال والشباب والجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى - بشأن الحاجة إلى إعطاء الأولوية للحوار والتفاهم بغية إحراز تقدم في جهود السلام التي بدأتها الحكومة بدعم من المجتمع الدولي.

ويجب أن تتخذ جميع الأطراف التوصيات المنبثقة عن الحوار الوطني لضمان التوصل إلى حل سياسي دائم يقوده شعب أفريقيا الوسطى لصالح شعب أفريقيا الوسطى.

ويرحب الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن أيضا باعتماد الجمعية الوطنية قانونا يلغي عقوبة الإعدام ويحظر استخدام التعذيب، مما يدل بوضوح على إرادة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان. ونأمل أن يُمكن ذلك من معالجة أي أوجه قصور في ذلك المجال وأن يعزز الاهتمام بعملية المصالحة الوطنية، في سياق تجري فيه حاليا ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب ومحاكمتهم في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومما يشجع الأعضاء الأفارقة الثلاثة جميع التدابير التي اتخذتها سلطات أفريقيا الوسطى لتنظيم انتخابات محلية في عام ٢٠٢٣ في بيئة سياسية شاملة للجميع ويسودها السلام. وينبغي الترحيب بالدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية. ويمكن أن يسمح تدريب النساء والشباب على المسائل الانتخابية، الذي بدأت قوة الأمم المتحدة، بالفعل بزيادة مشاركة تلك الشرائح من المجتمع في أول انتخابات محلية تُجرى منذ أكثر من ٣٠ عاما.

ونود أن نذكر بأنه في ظل هذه البيئة الأمنية الهشة، من المهم للغاية توفير التمويل الكافي للسلطة الوطنية للانتخابات. ومن ثم، نعتقد أن هناك حاجة ملحة لأن نرى وضع التعهدات التي قطعها المجتمع الدولي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ موضع التنفيذ من أجل تمويل الانتخابات في جمهورية أفريقيا الوسطى.

في الختام على الجبهة السياسية، يشيد الأعضاء الأفارقة الثلاثة بالتفاعل الشخصي للممثلة الخاصة روغواييزا مع أبناء شعب أفريقيا

من جمهورية أفريقيا الوسطى الذي عُقد في ٢٧ نيسان/أبريل في ياوندي، بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بهدف إيجاد حلول ملموسة لمسألة التشريد القسري الناجم عن الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكان الاجتماع دليلاً على التضامن الإقليمي ومشاركة دول الجوار في إيجاد حل للأزمة. وندعو إلى الوفاء بالتعهدات المالية لكفالة تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية. وتتفاقم المعاناة الإنسانية المستمرة الناجمة عن أنشطة الجماعات المسلحة جراء الأثر المدمر لتغير المناخ، الذي يشكّل أيضاً مصدراً لانعدام الأمن في البلد والمنطقة.

وفي الختام، نشكر الممثلة الخاصة فالتين روغوابيزا وفريقها في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية وشركاءنا في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وجمهورية أفريقيا الوسطى على ما يبذلون من جهود دؤوبة ويقدمون من دعم ثابت في الميدان.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الممثلة الخاصة للأمين العام فالتين روغوابيزا على إحاطتها ونتمنى لها كل التوفيق في وظيفتها الجديدة. وأشكر السيدة لينا أيضاً على الإحاطة التي قدمتها. ونرحب بوفد جمهورية أفريقيا الوسطى في جلسة اليوم.

إن المهام الملقاة على عاتق السيدة روغوابيزا صعبة، شأنها شأن الظروف التي يضطلع فيها فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى بعمله. ونرحب بالتقرير النهائي للفريق ونعرب عن خالص تقديرنا للجهود التي يبذلها أعضاؤه لتقديم إسهامات إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار زمني ضيق جداً، بسبب التأخير المتكرر في تعيينهم. ويحدونا الأمل في أن يتمكنوا من الالتزام بالعمل وفقاً لجدول زمني معقولة في المستقبل. وفيما يتعلق بآخر التطورات في الميدان، يود وفد بلدي أن يشير بعض النقاط التي لها تأثير مباشر على عملية السلام.

الثلاثة أيضاً أهمية معاقبة جميع الأشخاص والكيانات الضالعين في الاتجار غير المشروع بالموارد الذين يوفرون الإمدادات لشبكات الجماعات المسلحة من خلال تلك التجارة. فقطع جميع مصادر إمداد الجماعات المسلحة يكتسي أهمية حيوية.

ثانياً، ينبغي أن يركز عملنا على بناء قدرات القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى ودعم سلطاتها المنتخبة ديمقراطياً في إطار توفير الحماية للمدنيين. ونؤكد من جديد الطابع المخصص لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. فالبعثة لن تبقى في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الأبد. ويجب إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد بواسطة قوات من جمهورية أفريقيا الوسطى جيدة التدريب والتجهيز. ولذلك نرد تصريحات الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن أهمية رفع حظر توريد الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى والتزام البلد بتعزيز نظام إدارة الأسلحة والذخيرة لديه. ونشدد أيضاً على حاجة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى للدعم الدولي وهي تتخذ خطوات لكفالة مراقبة الأسلحة التي في حوزتها وإدارتها على نحو فعال فضلاً عن التأكد من استيفائها التام لجميع المعايير. وقد أبدت جمهورية أفريقيا الوسطى استعدادها الثابت للوفاء بالمعايير المحددة.

وتتطلب تهيئة الظروف الأمنية التي يمكن أن تؤدي إلى الحد من وجود الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في الأجل الطويل دعماً مالياً مستمراً من المجتمع الدولي لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتعزيز البرنامج يعني دعمه من خلال إتاحة فرص اقتصادية للمقاتلين السابقين ويشكّل إطلاق المشاريع سريعة الأثر تقدماً في ذلك الصدد.

ووفقاً لخطة الاستجابة الإنسانية، يعيش ٣,١ ملايين شخص في وضع هش. ونشعر بالقلق إزاء تزايد عدد اللاجئين والمشردين الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية عاجلة. وفي ذلك الصدد، رحب الأعضاء الأفارقة الثلاثة بالمؤتمر الوزاري الإقليمي المعني باللاجئين

الممثلة الخاصة على مشاركتها النشطة في تلك العملية ونأمل أن يؤدي الدعم التقني الذي تقدمه أنغولا ورواندا، فضلا عن آليات الرصد المتفق عليها، ثمارهما.

وفي الختام، أود أن أرحب بالاتفاق الذي توصلت إليه جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون للعمل معا على ترسيم الحدود. وتلك خطوة إلى الأمام في تعزيز أمن السكان المحليين وتحسين مستويات معيشتهم.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام روغواييزا على إحاطتها الأولى للمجلس. وقد استمعت بعناية أيضا إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة لينا.

إن الحالة السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى تشهد تحسنا. والحكومة ملتزمة بالتنمية الوطنية وإعادة الإعمار. ففي آذار/مارس، عقدت الحكومة حوارا جمهوريا ركزت فيه جميع الأطراف على السلام والأمن والديمقراطية وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الخارجية، وقدم فيه أكثر من ٢٠٠ اقتراح، مما جعل هذا الحوار معلما رئيسيا في عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وينبغي لجميع الأطراف أن تغتنم الفرصة التي يتيحها الحوار لتنفيذ نتائجه وتوطيد أسس السلام والتنمية. ورحبت الصين بعقد الحكومة، بالتعاون مع ممثلي بلدان المنطقة، اجتماعا استعراضيا استراتيجيا دعما للجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية لتيسير تنفيذ خريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى استنادا إلى الاحتياجات الفعلية للبلد ودفع العملية السياسية في الاتجاه الصحيح.

ولا تزال الحالة العامة في جمهورية أفريقيا الوسطى مستقرة، بيد أن الجماعات المسلحة تنشط في بعض المناطق، مما يهدد الاستقرار وسلامة المدنيين. وينبغي للبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أن تنشط في الاضطلاع بولايتها وأن تساعد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على التصدي للمخاطر وحماية المدنيين. وفي الوقت نفسه، لا يمكن نشر البعثة

أولا، تترك البرازيل أن إجراء الحوار الجمهوري يشكل خطوة هامة في تحقيق السلام المستدام. وفي ذلك الصدد، نغتنم هذه الفرصة لنداءات تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام بكفالة أن تكون هذه العملية، وعمليات متابعتها، شاملة للجميع. فلا يمكن إيجاد حل دائم من دون جعل جميع الأطراف المعنية تنضم إلى طاولة المفاوضات، بمن فيهم النساء.

ثانيا، نود أن نشدد على الدور الرئيسي الذي تضطلع به برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠١٩، ونشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على المثابرة في عملها في ذلك المجال. ومن أجل استكمال أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تلك، تعمل الحكومة أيضا مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لوضع برامج للحد من العنف في المجتمعات المحلية. ونشيد بتلك الشراكة.

ثالثا، نرى أن من الأهمية بمكان تعزيز سيادة القانون، لا سيما في ضوء مختلف التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك تجنيد الأطفال. تشكل تلك المسألة مصدر قلق بالغ لنا ونأمل أن تساعد توصيات الفريق العامل التابع للمجلس المعني بالأطفال والنزاع المسلح في التصدي لها. ونود أيضا أن نبدي دعمنا، أولا للجهود التي تبذلها السلطات المحلية لتحقيق العدالة، ولا سيما من خلال بدء أول محاكمة أمام المحكمة الجنائية الخاصة في نيسان/أبريل، وثانيا للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في المساعدة في تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة.

وتتعلق نقطتي الرابعة والأخيرة بإسهامات المنظمات الإقليمية في عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ذلك الصدد، نشعر بالتفاؤل بشكل خاص إزاء تجدد مشاركة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في تنفيذ خريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى المعتمدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١. ونشكر

جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أنشأ وزير الخارجية والفرانكفونية والشبكات آلية تنسيق مع البعثة. ويساعد تحسين الاتصال بين البعثة والبلد المضيف البعثة على تهيئة بيئة مؤاتية يمكنها الاضطلاع فيها بولايتها. ونأمل أن تواصل الممثلة الخاصة روغوابيزا الاستماع إلى الآراء التي أعرب عنها البلد المضيف، والتركيز على الولاية الأساسية التي أناطها مجلس الأمن بالبعثة، وجعل عملياتها لحفظ السلام أكثر فعالية، والإسهام في السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وستواصل الصين دعم عملها.

وفي الختام، أكد مجددا موقف الصين بشأن رفع حظر الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أشارت وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، السيدة بايو تيمون، في رسالتها المؤرخة ٨ حزيران/يونيه الموجهة إلى رئيس المجلس، إلى أن حظر الأسلحة يؤثر تأثيرا كبيرا على صون الأمن القومي لجمهورية أفريقيا الوسطى، وأكدت أن حكومتها بذلت جهودا كبيرة لتنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة بغية تيسير رفع حظر الأسلحة. وتأمل الصين أن يستمع المجلس إلى نداء جمهورية أفريقيا الوسطى وأن يرفع الحظر في أقرب وقت ممكن بغية مساعدتها على التصدي للتحديات الأمنية والحفاظ على الاستقرار الوطني.

السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة): السيدة الرئيسة، أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة فالنتين روغوابيزا، على إحاطتها الأولى أمام المجلس منذ توليها منصبها الجديد. ونؤكد على دعمنا لمهامها وجهود البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما استمعنا إلى إحاطة السيدة لنا إيكومو ونرحب بمشاركة ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه الجلسة.

رغم استمرار الظروف والتحديات الصعبة في جمهورية أفريقيا الوسطى، شهدت مؤخرا بعض التطورات التي نأمل أن تمهد الطريق نحو إحلال السلام والاستقرار في البلد.

فعلى الصعيد السياسي، يعد اجتماع الاستعراض الاستراتيجي للعملية السياسية الذي عقد في الرابع من حزيران/يونيه، في بانغي،

إلى ما لا نهاية. ولذلك فإن مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى في بناء القدرات الأمنية هي النهج الرئيسي لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ويجب الحفاظ على حق حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في إقامة تعاونها الأمني الخارجي. وحاليا، تبدأ جمهورية أفريقيا الوسطى العملية التدريجية للتعويض بعد انتهاء النزاع.

وتحتاج البعثة المتكاملة، وهي تضطلع بولايتها، إلى التركيز على مساعدة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على استعادة سلطة الدولة وتحسين بناء المؤسسات الأمنية ودعم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتعزيز التنمية المحلية، في جملة أمور، من أجل تعزيز الشعور العام بالتقدم والقضاء على الأسباب الجذرية للنزاع.

إن الاقتصاد وسبل العيش هما مفتاح كفالة السلام والاستقرار في البلد. وفي الآونة الأخيرة، واجهت جمهورية أفريقيا الوسطى زيادة خطيرة في التحديات المالية. فهناك نقص في النفط الخام والمياه والكهرباء. وقد ارتفعت أسعار السلع المستوردة، ومشكلة الأمن الغذائي كبيرة. وأدت تلك المسائل إلى عواقب وخيمة تؤثر على حياة الناس وعلى تنفيذ ولاية البعثة.

وينبغي للبلدان والمنظمات الدولية أن تستأنف تقديم المعونة المالية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في أقرب وقت ممكن وأن تكفل ما يكفي من تمويل لعمليات المساعدة الإنسانية تمويلًا كافيا للتخفيف من صعوبة الحالة الإنسانية. وثمة حاجة إلى زيادة الاستثمار في الأمن الغذائي والهياكل الأساسية والتعليم والصحة والتدريب المهني وغير ذلك من المجالات، بغية مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على القضاء على الفقر وتحسين سبل العيش وتحويل مزاياها المحتملة في مجال الطاقة إلى مزايا إنمائية، مع القضاء في الوقت نفسه على أسباب النزاعات.

وتشكر الصين الممثل الخاص للأمين العام ندياي على إسهامه في إحلال السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على مدى السنوات الثلاث الماضية، وترحب بالسيدة روغوابيزا في دورها الجديد خلفا له. وقد يسرت، منذ توليها هذا الدور، الاتصال بين البعثة وحكومة

استراتيجية تركز على التصدي لهذه المسألة. كما نشي على مساعي البعثة في مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على تحقيق الاستقرار ونعرب عن خالص تعازينا للمملكة المغربية ولأسر قوات حفظ السلام الذين وافتهم المنية خلال تأدية مهامهم مؤخرًا.

ولا بد أيضا من إيلاء الاهتمام للأوضاع الإنسانية والاقتصادية المستمرة في التدهور، لا سيما مع ارتفاع أسعار السلع. فوقًا لبرنامج الأغذية العالمي، يحتاج ٣ ملايين شخص في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المساعدات الإنسانية، في حين يعاني أكثر من نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي.

وتتفاقم هذه الأوضاع مع استمرار البلد في مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وغيرها من التحديات المماثلة في مجال الصحة العامة. وإذ نؤكد في هذا السياق على أهمية مواصلة الجهود لتوفير الحماية للعاملين في المجال الإنساني، ونقدر مساعي مبادرة إتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي بتيسير الحصول على اللقاحات اللازمة.

وختامًا، نشدد على أهمية استمرار المجتمع الدولي في دعم جمهورية أفريقيا الوسطى لتحقيق السلام الذي طال انتظاره وإحلال الاستقرار والازدهار في المنطقة.

السيد راغوتا هالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، السيدة فالنتين روغوا بيزا، على إحاطتها، وأن أرجو لها مرة أخرى كل النجاح في مهمتها الهامة. كما أشكر السيدة لينا إيكومو، مقدمة الإحاطة وممثلة المجتمع المدني، على أفكارها. وأرحب كذلك بممثل جمهورية أفريقيا الوسطى في جلسة اليوم.

لقد كانت التطورات السياسية الهامة في جمهورية أفريقيا الوسطى، في الأشهر الأربعة الماضية، دليلاً على تصميم القيادة والتزامها تجاه عملية السلام. وقد فتح إجراء الحوار الجمهوري بمشاركة أغلبية المعارضة الحيز الديمقراطي للحوار والمشاركة. ونعيد تأكيد

برعاية فخامة الرئيس فوستين تواديرا، خطوة مهمة باتجاه تنشيط الاتفاق السياسي لعام ٢٠١٩ من خلال خارطة طريق لواندا. ونقدر هنا مواصلة التعاون مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وغيره من الجهات الإقليمية والدولية ذات الصلة لتحقيق هذه الغايات. ونشفي أيضا على انخراط الممثلة الخاصة للأمين العام مع الجهات المعنية كافة للمساعدة على المضي قدما بالعملية السياسية.

كما نحيط علما بالتوصيات المنبثقة عن الحوار الجمهوري ونؤكد على أهمية ضمان الشمولية في جميع جهود صنع السلام، بما في ذلك عبر مشاركة المرأة فيها بشكل هادف. ونقدر هنا تعيين الرئيس تواديرا مؤخرًا خمس نساء من أصل ١٢ عضوا ضمن الإطار الاستشاري للانتخابات.

وبالنسبة للوضع الأمني المقلق والمتفاقم جراء استمرار أنشطة الجماعات المسلحة، نشدد على أن الالتزام الكامل بوقف إطلاق النار والتوصل إلى حل سياسي يبقى محورياً لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

غير أن من الضروري في الوقت نفسه إيلاء أقصى اهتمام لحماية المدنيين، مع التركيز بشكل خاص على حماية النساء والأطفال من العنف الجنسي. فوفقاً لتقرير الأمين العام الأخير عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات (S/2022/272)، تعد هذه المسألة من التحديات الخطيرة التي ينبغي معالجتها. وفيما يتعلق بحماية الأطفال، نرحب بالتوقيع على خطة عمل وطنية تركز على مكافحة الاتجار بالأطفال في نيسان/أبريل المنصرم.

ونود، في ذات الإطار، الإعراب عن قلقنا إزاء استمرار التهديدات التي تشكلها الذخائر المتفجرة على المدنيين وقوات حفظ السلام، حيث نقدر هنا تعاون البعثة المتكاملة مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لمعالجة هذا التحدي، بما في ذلك عبر تقديم التدريب ونشر وحدات متخصصة وتوعية السكان بسبل التخلص من الذخائر المتفجرة على نحو آمن.

وفي سياق التهديدات الأمنية الخطيرة الناجمة عن انتشار المعلومات المضللة والمغلوطة، نقدر جهود البعثة المتكاملة في تنفيذ

الأعمال القتالية والانضمام إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل التوصل إلى حل سلمي.

ونلاحظ التعاون البناء بين بعثة الأمم المتحدة وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب بإنشاء هيكل تنسيق جديد للإشراف على تنفيذ اتفاق مركز القوات والتنسيق الأمني. ونأمل أن تساعد هذه الآليات على حل المسائل المعقدة وضمان التنسيق الكافي في الميدان. وندعو حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى كفالة عدم المساس بأي شكل من الأشكال بسلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ونتوقع أيضا من بعثة الأمم المتحدة ترتيب أولويات مهام ولايتها بما يتماشى مع متطلبات جمهورية أفريقيا الوسطى. ونكرر التأكيد على أنه يجب على بعثات حفظ السلام أن تقيم باستمرار أداء جميع عناصرها، النظاميين والمدنيين وقيادة البعثات.

وتستدعي الحالة الإنسانية تركيزنا الجماعي والمستدام. وما فتئنا نوجه الانتباه باستمرار إلى العبء المزدوج الذي يتحمل كاهل البلدان النامية والتمثل في ارتفاع الأسعار وانخفاض إمدادات النفط والحبوب الغذائية. وفي ضوء خطأنا في حالة لقاءات مرض فيروس كورونا، لا يمكننا مرة أخرى تجاهل مبادئ الإنصاف وإمكانية حصول المحتاجين على السلع الأساسية بأسعار معقولة وقدرتهم على الوصول إليها. ونأمل أن يقدم المجتمع الدولي الدعم لخطة الاستجابة الإنسانية، التي لا تزال تقتقر إلى التمويل.

وأفاد فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى مؤخرا أن الصادرات الرسمية من الماس الخام من المناطق الغربية في تسع مناطق ممثلة لعملية كيمبرلي تضاعفت في عام ٢٠٢١. ويؤكد ذلك التطور الإيجابي قدرة جمهورية أفريقيا الوسطى الغنية بالموارد على توسيع نطاق تجارتها الرسمية في السلع الأساسية من أجل تنميتها.

ختاما، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى تسير على مسار إيجابي. وثمة حاجة الآن إلى المضي قدما والاستفادة من المكاسب التي تحققت حتى الآن. وتحقيقا لتلك الغاية، نؤيد مبادرات الممثلة الخاصة للأمين العام. وستواصل الهند دعم جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها في سعيهما لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية.

أهمية تلك العملية والحاجة إلى جعلها شاملة قدر الإمكان. وستمكن هذه العملية من مراعاة التطلعات الجماعية للشعب، وبالتالي كفالة استدامة السلام والتنمية في البلد. ونرحب أيضا باجتماع الاستعراض الاستراتيجي المتعلق بالعملية السياسية، الذي عقد في وقت سابق من هذا الشهر، ونشدد على أهمية متابعته.

كما تعززت سلطة الدولة وسيادة القانون وازداد وجود مسؤولي الدولة ونُشرت قوات الأمن في جميع أنحاء البلد واعتمد البرلمان تشريعات هامة أيضا. وقد اتُخذت خطوات إيجابية للتصدي للإفلات من العقاب في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد المدنيين وحفظة السلام. ومن هذه التطورات المحاكمة الأولى التي عقدها المحكمة الجنائية الخاصة مؤخرا. وشهدت خريطة الطريق التي وضعها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى أيضا تحركا إلى الأمام بمشاركة نشطة من الجيران، ولا سيما فيما يتعلق بالمشردين داخليا وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ونعلم أن الانتخابات المحلية قد تأجلت بسبب شح الأموال. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية إقامة مؤسسات ديمقراطية. ونأمل أن يتم التغلب قريبا على العقبات التي تحول دون إجراء الانتخابات المحلية. وتحقيقا لتلك الغاية، نقدر دور بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في تقديم الدعم للسلطة الوطنية للانتخابات بغية تعزيز مشاركة المسؤولين وتدريبهم.

وظلت الحالة الأمنية هشة، رغم انخفاض عدد انتهاكات الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتؤثر أنشطة الجماعات المسلحة تأثيرا سلبيا على حياة المدنيين العاديين، ولا سيما النساء والأطفال. وندين بشدة الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة وغيرها على المدنيين. ومن العلامات المثيرة للقلق اكتشاف الألغام الأرضية المضادة للأفراد وزيادة استخدام الجماعات المسلحة للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ونكرر دعوتنا إلى جميع جماعات المعارضة والجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام إلى إنهاء

ويساور النرويج قلق إزاء الاقتراح الداعي إلى تعديل الدستور للسماح بفترة رئاسية ثالثة.

وتحث النرويج جميع أطراف النزاع المسلح على الامتنال للالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وندين بشدة التقارير التي تفيد بوقوع أعمال عنف جنساني وعنف متصل بالنزاع بلا هوادة، والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، واستهداف العاملين في المجال الإنساني. وندين أيضا الاستهداف المبلغ عنه للأقليات العرقية أو الدينية، مثل طائفة الفولاني والمسلمين، بما في ذلك استخدام ميليشيات "أنتي بالাকা" كقوات مقاتلة بالوكالة. ويجب أن تظل الحماية من هذه الانتهاكات أولوية رئيسية للمجلس.

وعلاوة على ذلك، من المروع أن نرى، في التقرير الفصلي الأخير لشعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة أن الأعمال التي قام بها "أفراد أمن آخرون"، وهو تعبير يشير إلى مجموعة فاغنر الروسية، أسفرت عن أكبر عدد من ضحايا انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تليها في ذلك القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وندعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى التحقيق في جميع الحوادث ومحاسبة مرتكبيها.

وترحب النرويج بالتقرير النهائي (انظر S/2021/569) لفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى. ونأمل أن يعمل جميع أعضاء المجلس معا لضمان أن يتمكن فريق الخبراء في العام المقبل من القيام بعمله منذ البداية بفريق كامل.

وتشجعنا التقارير التي تفيد بتحسين العلاقات بين سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والأمم المتحدة، لا سيما بفضل الجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام روغوابيزا. ونأمل أن يستمر هذا الزخم الإيجابي وأن يساعد في تحصين مصير شعب أفريقيا الوسطى.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام روغوابيزا على إحاطتها الزاخرة

السيدة هايمبريك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام روغوابيزا على إحاطتها الأولى لمجلس الأمن بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أشكر السيدة إيكومو على ملاحظاتها الثاقبة وكل عملها لدعم القيادة النسائية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

تنثي النرويج على سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لتنظيمها الحوار الجمهوري في آذار/مارس. ونأمل أن تُستخدم استنتاجاته وتوصياته لتجديد الزخم للنهوض بعملية سلام أكثر شمولاً. ويجب أن يكون جوهر هذه العملية هو اتفاق السلام لعام ٢٠١٩، ولا تزال خريطة الطريق التي وضعها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ضرورية لتنفيذه. وتتقاسم الحكومة والمعارضة والجماعات المسلحة جميعا مسؤولية إعادة عملية السلام إلى مسارها.

ونشيد بالممثلة الخاصة للأمين العام على التزامها الشخصي باتفاق السلام وعلى جهودها الرامية إلى إشراك السلطات في المنطقة، ويشجعنا تجدد المشاركة في المنطقة، ولا سيما من جانب أنغولا ورواندا والاجتماع المعقود في بانغي في ٤ حزيران/يونيه. ومن الأهمية بمكان أن يظل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي مشاركين بنشاط.

ولكي تتجسّد عملية السلام والمصالحة، من الأهمية بمكان أن تكون شاملة قدر الإمكان. وينبغي إشراك جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك المعارضة السياسية والجماعات المسلحة التي نبذت العنف والمجتمع المدني.

إن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة أمر أساسي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتُتيح الانتخابات المحلية، التي تدعمها عملية سياسية ذات مصداقية، فرصة فريدة لتوسيع الحيز الديمقراطي وبناء السلام. وندعو بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تقديم الدعم اللوجستي للأعمال التحضيرية لتلك الانتخابات المحلية وتعزيز الحوار والمصالحة على الصعيد المحلي.

بقما هو التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي لعام ٢٠١٩، وبسط سلطة الدولة بصورة مستدامة في جميع أنحاء البلد على نحو يستجيب لاحتياجات مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى ولمسألة كفالة العدالة للضحايا. وتحقيقاً لتلك الغاية، أكرر دعوة السيدة لنا إيكومو حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مواصلة النهوض بعملية السلام، وأثني على قيادة رواندا وأنغولا فيما تقدمانه من دعم وفقاً لخريطة الطريق الإقليمية.

ومن الخطوات المشجعة في هذا الصدد التقدم المحرز مؤخراً في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن، مثل تسريح أكثر من ٧٠٠ عضو سابق في جيش الرب للمقاومة. ويجب على جميع الجهات الفاعلة في البلد احترام العمليات الرسمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن، التي تؤدي دوراً في نجاح اتفاق السلام لعام ٢٠١٩ لا تقل أهميته عن المبادئ الأساسية الأخرى للاتفاق، بما فيها احترام وقف إطلاق النار الذي أعلنه الرئيس تواديرا وتعزيز العلاقات بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجيرانها.

أما نقطتي الثالثة والأخيرة فتتعلق بكفالة مساءلة مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ونحن، على غرار الآخرين، نحیی التقدم الذي أحرزته المحكمة الجنائية الخاصة، التي استهلت مؤخراً محاكماتها الأولى. وهذا معلم مهم في سبيل الكشف عن الحقيقة وكفالة المساءلة من أجل المتضررين من النزاع. وللأسف فإن أحد مرتكبي أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان هو فريق فاغنر، الذي ارتكبت قواته، المشار إليها في تقرير الأمين العام باسم "أفراد الأمن الآخرين"، ٤٢ حادثاً من انتهاكات حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، طالت ١٦٥ ضحية، وذلك بحضور قوات الدفاع الوطني في كثير من الأحيان. وتؤكد التحقيقات المستقلة هذه الرواية، بما في ذلك تقرير صدر مؤخراً عن منظمة رصد حقوق الإنسان، وأكد أن مجموعة فاغنر "أعدمت وعذبت وضربت مدنيين" في جميع أنحاء البلد منذ عام ٢٠١٩.

وندعو الحكومة الروسية وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال لجنة التحقيق الخاصة التابعة لها، إلى التحقيق بشفافية

بالمعلومات. ويود وفد بلدي أن يبدأ بتهنئتها على البداية المثمرة لفترة ولايتها على رأس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن يشيد بها على القيادة التي تظهرها. وأود أيضاً أن أشكر بصفة خاصة السيدة لنا إيكومو على إحاطتها الشجاعة والمقنعة للغاية اليوم. فمن المهم أن نحصل على الحقائق في الميدان من نشطاء مثلها، ونشكرها على حضورها اليوم.

في ضوء الإحاطات التي استمعنا إليها للتو، سنتناول ملاحظاتنا اليوم ثلاثة مواضيع - أولاً، إسهامات بعثة الأمم المتحدة في تحقيق السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وثانياً، ضرورة مواصلة اتخاذ خطوات نحو إيجاد حل سياسي للنزاع في البلد؛ وأخيراً، استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والتهديد للاستقرار الإقليمي من قبل قوات مجموعة فاغنر المدعومة من الكرملين.

أولاً، بفضل العمل اليومي لحفظة السلام والتزام البلدان المساهمة بهم، واصلت بعثة الأمم المتحدة تقديم إسهامات حاسمة لحماية المدنيين ودعم تنفيذ اتفاق السلام لعام ٢٠١٩. وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2022/491)، فإن الموقف المتزايد القوة للبعثة، إلى جانب العمليات المشتركة مع قوات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، قد نجح في الإطاحة بالعديد من الجماعات المسلحة وفي حماية المدن.

ويشيد وفد بلدي أيضاً بمبادرة الممثلة الخاصة للأمين العام روغواييزا في التصدي لآفة الاستغلال والاعتداء الجنسيين من خلال تعزيز آليات التدريب والمساءلة. بيد أن القلق لا يزال يساورنا لكون القوات المسلحة لوسط أفريقيا، التي تشير تقييماتنا إلى احتمال كونها خاضعة لتوجيهات مجموعة فاغنر في كثير من الحالات، ارتكبت خلال الأشهر الأربعة الماضية ٢٣ انتهاكاً لاتفاق مركز القوات المبرم مع بعثة الأمم المتحدة. وعلى غرار الآخرين، ندين حملات التضليل التي تستهدف بعثة الأمم المتحدة، والتي تعوق تنفيذ الولاية وتعرض حياة حفظة السلام للخطر.

والنقطة الثانية التي أود أن أثيرها هي أنه لا يوجد حل عسكري صرف للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. فالسبيل الوحيد للمضي

الحوار إلى جميع من نبذوا العنف من أحزاب المعارضة والجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق السياسي. ونرحب بمؤتمر التقييم بشأن بخريطة الطريق للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وبمبادرة الممثلة الخاصة والشركاء الإقليميين، بما في ذلك أنغولا، فضلا عن دعم الرئيس تواديرا للعملية. ونأمل أن يعطي ذلك زخما جديدا لخريطة الطريق ولتنفيذ الاتفاق السياسي. وفي ذلك الصدد، نرحب أيضا بالالتزام بعقد اجتماعات متابعة فصلية.

ونشعر بخيبة الأمل إزاء تأجيل الانتخابات المحلية، بما ينافي رغبات الشعب. ونشجع السلطات على إعطاء الأولوية للتحضير لتلك الانتخابات، المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، بما في ذلك المشاركة الكاملة والنزيهة والهادفة للنساء كمنابات ومرشحات ومسؤولات منتخبات. وكذلك ينبغي ضمان الحماية لهن.

(تكلمت بالإنكليزية)

ولتحقيق السلام الدائم لا بد من الإنهاء العاجل لتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان، والمساءلة عن الفظائع المرتكبة. فاستمرار حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع أمر غير مقبول ببساطة. ونرحب بعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لتحقيق في حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي ترتكبها الجبهة الشعبية لنهضة وسط أفريقيا، والوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونشجع على مواصلة الجهود بشأن هذه المسألة. فإنيها الإفلات من العقاب شرط ضروري لإنهاء الانتهاكات.

ويساورنا قلق عميق إزاء الادعاءات بإساءة معاملة المدنيين على أيدي قوات الأمن الوطني وأفراد الأمن الآخرين، ولا سيما مجموعة فاغنر، إلى جانب الأعمال التي ترتكبها الجماعات المسلحة. وتثير التقارير الواردة مؤخرا عن وقوع إصابات بين المدنيين بسبب الهجمات على المناجم على طول الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان قلقا خاصا. ونحث حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على التحقيق بصورة منهجية في جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات

في جميع الادعاءات ومحاسبة المسؤولين عن تلك الأعمال الشنيعة. ويساورنا قلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بأن قوات مجموعة فاغنر احتجزت وقتلت بناء السلام والمقاتلين السابقين الذين شاركوا عن طيب خاطر في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد صدم اغتيال مجموعة فاغنر لـزكريا ديمان في فبراير/شباط كثيرين من مواطني أفريقيا الوسطى. وكما يبرز تقرير الأمين العام، قامت قوات مجموعة فاغنر بإعادة تسليح المقاتلين السابقين، وأنشأت ميليشياتها العملية غير الخاضعة للمساءلة، وتدخلت في عمليات بعثة الأمم المتحدة، مما أعاق قدرة حفظة السلام على تنفيذ المهام الموكلة إليهم. ولا يزال الاستخراج غير المشروع للثروة المعدنية لجمهورية أفريقيا الوسطى محركا رئيسيا لأنشطة مجموعة فاغنر، بالإضافة إلى أنشطة الجماعات المسلحة من غير الدول وغيرها من الجهات الفاعلة. إن تعزيز الإدارة المسؤولة للموارد الطبيعية ومكافحة الفساد ذي الصلة شرطان حاسمان لتحقيق السلام والازدهار في البلد.

وفي الختام، ندعو مرة أخرى جميع الأطراف الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى إلقاء أسلحتها. فشعب جمهورية أفريقيا الوسطى يستحق حلا سياسيا ينهي معاناته.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ندياي، على قيادته خلال السنوات الثلاث الماضية. وأرحب أيضا بالممثلة الخاصة فالتين روغابيزا. وأشكرها على إحاطتها المفيدة جدا، وعلى العمل الممتاز الذي أنجزته به بالفعل خلال هذا الوقت القصير وهي تضطلع بمهامها الجديدة. ويمكنها أن تعول على دعم أيرلندا الكامل. وأود أيضا أن أشكر السيدة إيكومو لينا على بيانها المنور والشجاع جدا.

يساور أيرلندا قلق بالغ إزاء الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب بالحوار الجمهوري، الذي يشكل خطوة مهمة في عملية السلام. ومما يشجعنا بشكل خاص كون عدد كبير من التوصيات يتطابق مع الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠١٩. ونؤيد دعوة الأمين العام الحكومة إلى إيصال روح ذلك

بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) وأدعو مرة أخرى إلى وضع حد للتأخيرات في تعيين آخر خبير في فريق الخبراء التابع للجنة.

إن الطريق إلى السلام يتطلب الإرادة والجهد أينما ومتى تم الشروع في ذلك الطريق الصعب. وأحث جميع الأطراف على الاستفادة من النشاط المتجدد لتنفيذ خريطة الطريق التي وضعها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتفاق السياسي من أجل تهيئة المستقبل الذي يرغب فيه شعب جمهورية أفريقيا الوسطى بشدة ويستحقه كل الاستحقاق.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالممثلة الخاصة للأمين العام روغانيزا في دورها وأتمنى لها كل النجاح في هذا الدور. ونحن ممتنون لها وللسيدة إيكومو أيضا على شهادتهما القوية. وأود أيضا أن أرحب بمشاركة ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه الجلسة.

وأود أن أدلي بأربع نقاط ردا على ما سمعناه اليوم. أولا، فيما يتعلق بالحالة السياسية، ترحب المملكة المتحدة بالتقدم المحرز في عملية الحوار الجمهوري، فضلا عن الجهود الإقليمية المتواصلة بشأن مبادرة لواند لخريطة الطريق المشتركة دعما للاتفاق السياسي. لا يزال وقف العنف وعملية شاملة ذات مصداقية تشمل المجتمع المدني وجماعات المعارضة، أساس النجاح على المدى الطويل. ونحث جميع الأطراف على احترام وقف إطلاق النار بوصفه خطوة رئيسية نحو السلام.

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، ترحب المملكة المتحدة بقرار الجمعية الوطنية في ٣٠ أيار/مايو إلغاء عقوبة الإعدام، الذي يمثل خطوة إيجابية نحو تحسين حقوق الإنسان. بيد أننا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان من جانب جميع أطراف النزاع. لم تتوقف عمليات القتل العشوائي للمدنيين العزل على أيدي القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وجماعة المرتزقة الروسية، مجموعة فاغنر، التي لا تزال تؤدي دورا مزعزا للاستقرار في البلد.

حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، ومقاضاة مرتكبيها، بغض النظر عن جنسيتهم أو انتمائهم. ونشيد ببدء المحاكمة الأولى للمحاكمة الجنائية الخاصة، فضلا عن الجلسات الجنائية الأولى في محكمة الاستئناف في بانغي منذ شباط/فبراير ٢٠٢٠. وسيساعد عمل تلك المحاكم بوصفها آليات للمساءلة على الإسهام في مكافحة الإفلات من العقاب في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب بسن الجمعية الوطنية قانونا يلغي عقوبة الإعدام.

ومن دواعي القلق الشديد آثار تدهور الحالة الاقتصادية والمالية على المدنيين، ولا سيما أضعفهم. وهناك ٣,١ ملايين شخص في جمهورية أفريقيا الوسطى - أي ٦٣ في المائة من السكان - يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية، وهو رقم مذهل. ونحن ندين بأشد العبارات الممكنة الهجمات المستمرة على مقدمي المعونة الإنسانية، والعراقيل التي تعترض سبيل إيصال المساعدة الإنسانية. فمعاناة المدنيين تتفاقم عندما لا يتسنى إيصال المعونة إليهم. وتزداد أيرلندا بالقتل الوحشي لأحد موظفي منظمة أطباء بلا حدود مؤخرا في محافظة أوهام بجمهورية أفريقيا الوسطى. ونكرر دعوتنا إلى إجراء تحقيق مستقل وتقديم الجناة إلى العدالة.

وتعرض انتهاكات اتفاق مركز القوات أفراد الأمم المتحدة للخطر، وتقوض تنفيذ الولايات، وتعرض حماية المدنيين للخطر. وما فتئ الأفراد النظاميون والمدنيون المتقانون في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى يقدمون إسهاما قيما في إحلال السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويستحق عملهم الدعم ويجب دعمه.

وتدعو أيرلندا الحكومة وجميع الأطراف إلى تيسير جميع عمليات الأمم المتحدة. ونرحب بهيكل التنسيق الذي أنشأه وزير الخارجية بابو تيمون، ونشجع جميع الأطراف على مواصلة العمل بشكل بناء مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

والجزاء أداة هامة لدعم استعادة السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأكرر تأكيد دعم أيرلندا للجنة الجزاءات المنشأة عملا

بعد أن استمعت إلى الإحاطتين، التي عدت فيهما مختلف الإنجازات والتحديات الماثلة لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، أود أن أركز على أربع مسائل محددة. أولاً، تقدر المكسيك التقدم المحرز من حيث التنسيق بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والسلطات الوطنية. ونرحب أيضاً بالجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة الجديدة وحكومة أفريقيا الوسطى لإيجاد دينامية جديدة تمكن البعثة من الاضطلاع بولايتها ودعم الدولة بفعالية في المهام الرئيسية لإحلال السلام في البلد، ولا سيما حماية السكان المدنيين.

ونرى أن إنشاء آلية التنسيق فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق مركز القوات ينبغي أن يكفل حرية حركة البعثة ويسر الاتصالات بين البعثة والسلطات. وتكرر المكسيك التأكيد على أن انتهاكات الاتفاق غير مقبولة، لأنها تحد من فعالية البعثة وتعرض أفرادها للخطر.

ثانياً، لقد استمعنا إلى موقف حكومة أفريقيا الوسطى والهيئات دون الإقليمية بشأن حظر الأسلحة، ونعرب عن انفتاحنا على مناقشة البدائل التي من شأنها أن تسمح لنا بالاستجابة بفعالية للاتجار غير المشروع بالأسلحة. وما دامت الأسلحة متاحة على نطاق واسع، فإن بعض الجهات الفاعلة ستفضل طريق العنف على الحوار السياسي. ويساورنا القلق أيضاً إزاء الكشف عن الألغام المضادة للأفراد، وهي علامة على أن تدفق الأسلحة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى مستمر ويتنوع، مع ما يترتب على ذلك من آثار مميته وعشوائية متزايدة على السكان المدنيين. ونعتقد أن تعاون المجتمع الدولي لا يزال ضرورياً لكي تجهز السلطات نفسها بنظام لإدارة الأسلحة والذخيرة يفي بالمعايير الأمنية التي تتناسب مع التحدي.

ونرحب بالدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ووكالات الأمم المتحدة لتحقيق تلك الغاية، ونحث السلطات على مضاعفة جهودها في هذا الصدد. وندعو إلى إحراز تقدم في التشغيل الكامل للجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن

وندعو حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى التنسيق الكامل بين جميع الجهات الفاعلة الأمنية العاملة في البلد، وضمان التزامها بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المنطبقين، والتأكد من محاسبة جميع مرتكبي الانتهاكات أو التجاوزات.

إن الآثار المتتالية للغزو الروسي غير القانوني لأوكرانيا لها تأثير شديد على جمهورية أفريقيا الوسطى. ويعوق نقص الأغذية والوقود الاستجابة الإنسانية ويعرقل عمليات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وللمساعدة في تخفيف الأثر، ندعو حكومة الكاميرون إلى السماح بتصدير الوقود والمواد الإنسانية الأخرى من دولا لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة.

ثالثاً، فيما يتعلق بعرقلة عمليات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن الزيادة في انتهاكات اتفاق مركز القوات، بما في ذلك بمشاركة ما يسمى بأفراد الأمن الآخرين، أمر غير مقبول. ونحث حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على الالتزام باتفاق مركز القوات ومشاركة نتائج تحقيقها في الهجوم الذي شنته قوات الحرس الرئاسي على حافلة تابعة للأمم المتحدة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

وأخيراً، تشدد المملكة المتحدة مرة أخرى على أن حظر الأسلحة قائم لمنع وقوع الأسلحة في أيدي الجماعات المسلحة وتأجيج العنف. وهو ليس قائماً لمنع الحكومة من الحصول على العتاد الذي تحتاجه لإصلاح قطاعي الدفاع والأمن. والواقع أن لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) وافقت حتى الآن على جميع طلبات الإعفاء المقدمة في إطار حظر الأسلحة. ونرحب بأي تقدم أحرزته الحكومة فيما يتعلق بالوفاء بالمعايير المرجعية لمجلس الأمن، ونتطلع إلى أن يقدم فريق الخبراء تقريراً عن ذلك في المستقبل.

السيدة بونيروسترو ماسيو (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):
أشكر الممثلة الخاصة فالنتين روجوبازا، التي أتمنى لها كل النجاح في مهمتها الجديدة، وكذلك السيدة إيكومو، ممثلة المجتمع المدني، على إحاطتهما. وأرحب أيضاً بوفد جمهورية أفريقيا الوسطى صباح اليوم.

لقد أصغينا بانتباه إلى السيدة لينا إيكومو ونرحب أيضاً بممثل جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه الجلسة.

ونعتقد أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى مستقرة نسبياً وتخضع إلى حد كبير لسيطرة القوات الحكومية. والعمل جارٍ في البلد لضمان وجود الدولة وتعزيز الهياكل الإدارية. ولا يزال الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى - اتفاق الخرطوم - لعام ٢٠١٩ يشكل الأساس لتحقيق الاستقرار والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. ودعوا الأطراف إلى التمسك بوقف إطلاق النار الذي أعلنه الرئيس تواديرا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

ونرحب بعقد جولة أخرى من الحوار الجمهوري في بانغي، وهي جولة تشكل إضافة حيوية إلى اتفاق الخرطوم. ونحث الجماعات التي لا تشارك في عملية السلام على وقف إراقة الدماء التي لا داعي لها والدخول في حوار حقيقي مع السلطات. ونحن على اقتناع بأنه لا يوجد خيار سوى تسوية الحالة في البلد بالوسائل السياسية والدبلوماسية.

ومن المراحل الهامة في زيادة تحسين الحالة الأمنية في البلد إطلاق آلية التنسيق، بمبادرة من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بمشاركة الأمم المتحدة. وقد عُقد اجتماعها الأول في بانغي في ١٤ نيسان/أبريل.

ويجب أن تضطلع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بدور هام في استتباب الأمن في البلد، بالنظر إلى المهام المنوطة بحفظه والسلام والتي تشمل، في جملة أمور، مواجهة تشكيلات مسلحة غير مشروعة لأجل حماية المدنيين.

ويسرنا أن ننوه بالتغيرات الإيجابية في التفاعل بين البعثة المتكاملة وبانغي. وقد أكدنا بلا كلل أن العلاقات البناءة بين البعثة وسلطات البلد المضيف شرط مسبق لنجاح عمل حفظه السلام. ومن المهم أيضاً أن يركز أصحاب الخوذ الزرق على مهامهم الرئيسية التي تشمل المساعدة في عملية المصالحة، واستعادة وجود الدولة في مختلف مناطق البلد، وحماية المدنيين.

المستصوب أيضاً الاستفادة من آليات التعاون والمساعدة المنصوص عليها في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام.

ثالثاً، نرحب المكسيك بالتعبئة الإقليمية لتيسير الحوار الجمهوري وتنشيط الاتفاق السياسي، ولا سيما من خلال خريطة طريق لواندا. ونعتقد أن المنطقة يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في فتح قنوات اتصال مع الجماعات المرتبطة بائتلاف الوطنيين من أجل التغيير لإعادتها إلى طاولة المفاوضات. والدعم الإقليمي أساسي أيضاً لتنفيذ ورصد برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن. ولذلك، نحث الشركاء الإقليميين لجمهورية أفريقيا الوسطى على أن ينشطوا في ضمان تمويل هذا البرنامج لما بعد عام ٢٠٢٣. وفي هذا السياق، تدعو المكسيك إلى تنسيق المبادرات الإقليمية مع هيئات التنفيذ والرصد القائمة للاتفاق السياسي بغية تجنب الازدواجية وتحقيق أفضل النتائج.

رابعاً، الرد العسكري غير كافٍ لوضع حد للعنف. وبالإضافة إلى الحوار السياسي، يجب أن يؤدي توفير العدالة دوراً مركزياً في ضمان معاقبة المذنبين بارتكاب فظائع وحصول ضحايا النزاع على تعويضات. ويمثل افتتاح المحاكمة الأولى للمحكمة الجنائية الخاصة والدورة الأولى لمحكمة الاستئناف في بانغي تقدماً كبيراً في ذلك المجال.

وتعتقد المكسيك أن المصالحة الوطنية التي تمس الحاجة إليها تتطلب آليات عدالة انتقالية فعالة وكفوءة من شأنها أن تكسر حلقة العنف.

وأخيراً، نرحب المكسيك بإلغاء عقوبة الإعدام في جمهورية أفريقيا الوسطى. إن عقوبة الإعدام انتهاك لحقوق الإنسان لا يمكن إصلاحه، ولهذا السبب يجب أن نعمل من أجل إلغائها على الصعيد العالمي.

السيدة إيفستيفينا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة فالنتين روجوابيزا، على الإحاطة التي قدمتها إلى مجلس الأمن، ونهنئها على تعيينها في ذلك المنصب.

بسبب فرض قيود أحادية الجانب غير قانونية على روسيا في شباط/فبراير وآذار/مارس.

وفي سياق مناقشة الحالة الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية أفريقيا الوسطى، يساورنا القلق إزاء تجميد الدعم المباشر للميزانية من المانحين الخارجيين. تنطوي تلك الحالة على خطر حقيقي يتمثل في تفاقم الحالة في البلد وتهدد الإنجازات التي تحققت خلال السنوات الأخيرة في مجال المصالحة الوطنية.

ونود أن نتطرق إلى عدد من البيانات التي أدلى بها بعض الزملاء في مجلس الأمن الذين يستغلون أي فرصة على الإطلاق للحديث عن روسيا. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على أن جمهورية أفريقيا الوسطى تمكنت في السنوات الأخيرة من إحراز تقدم كبير في مجال تحقيق الاستقرار في البلد ومساعدته على الخروج من دورة مستمرة من عدم الاستقرار. وتلك حقيقة واضحة. وقد بلغ التقدم المحرز حداً جعل مسألة رفع الحظر المفروض على الأسلحة الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. وقد قدمت سلطات أفريقيا الوسطى هذا الطلب وتؤيده بلدان المنطقة والاتحاد الأفريقي وغيرها. وكما أشارت الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، فإن البلدان الأفريقية تتضامن مع بانغي.

والدور الرئيسي في تحقيق تلك النتائج، بطبيعة الحال، يؤديه سكان البلد أنفسهم. كما أبدت قيادة جمهورية أفريقيا الوسطى أيضاً المثابرة والثبات وفضلاً عن ذلك أدت المساعدات التي قدمتها الأمم المتحدة والشركاء الثنائيون دوراً مهماً. وأسهمت المساعدة الروسية أيضاً إسهاماً كبيراً، وقد أقرّ أصدقاؤنا في بانغي بذلك. تلك هي النقطة الرئيسية.

ولا يزال يتعين التصدي للعديد من المشاكل، ونحن على استعداد للتعاون في ذلك الصدد.

وإزاء هذه الخلفية، فإن حملة التشهير، ولا سيما على النحو الوارد في البيان الذي أدلت به الولايات المتحدة، تبين أن واشنطن لا تركز

وتحاول روسيا باستمرار تخفيف حظر الأسلحة الحالي المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى إلى أن يتم رفعه بالكامل. وقد طرح ممثلون أفارقة وممثلون عن الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى مواقف مماثلة في مجلس الأمن.

وأهم شيء هو أن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى نفسه يناقش تلك المسألة باستمرار، لأن قوات الأمن في البلد هي التي تحتاج إلى تلك الأسلحة لمحاربة التشكيلات المسلحة غير المشروعة التي لديها، كما نرى جميعاً، قوات منتظمة لتوريد الأسلحة. ونحن عموماً على قناعة بأن نظام الجزاءات ينبغي ألا يعوق جهود الحكومة الرامية إلى التصدي للجماعات المسلحة؛ وهذا النظام يفعل ذلك بالتأكيد في الوقت الحالي.

ومن جانبنا، ما فتئنا نساعد بانغي باستمرار على تعزيز القدرات العسكرية لها كإكلها الأمنية الرسمية. وبعد أن أبلغنا لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، قدمنا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى عدة دفعات من المعدات العسكرية. ويعمل المدربون الروس بنجاح هناك بناء على دعوة من السلطات الشرعية للبلد.

وتتمثل روسيا امتثالاً صارماً للقيود التي فرضها عليها مجلس الأمن فيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى. ونشدد على أن اختيار الشريك في أي مجال معين، ولا سيما في المجال الأمني، هو من اختصاص السلطات الوطنية. وعلاوة على ذلك، لا نرى من المناسب أن تكون هناك إشارة في تقرير الأمين العام (S/2022/491) إلى الأحداث التي وقعت في أوكرانيا بوصفها سبب أزمة الغذاء والطاقة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ترتبط الاتجاهات السلبية في هذين المجالين في السنوات الأخيرة أساساً بالعثرات والأخطاء المنهجية في سياسات الاقتصاد الكلي والطاقة والغذاء التي تنتهجها الدول الغربية. ومما لا شك فيه أن جائحة مرض فيروس كورونا كان لها دور أيضاً، حيث عطلت سلاسل الإمدادات الغذائية. وعلاوة على ذلك، تدهورت الحالة تدهوراً كبيراً

وعلاوة على ذلك، فإن الهجمات على طائفة الفولاني، فضلا عن الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان والعنف الجنسي التي ترتكبها القوات المسلحة وقوات الدفاع الوطني والمرتقة، وتحديدًا مجموعة فاغنر، من المروع مشاهدتها، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة. وتشيد ألبانيا ببدء المحاكمة الأولى التي تجريها المحكمة الجنائية الخاصة، فضلا عن اعتماد الجمعية الوطنية للقانون الذي يلغي عقوبة الإعدام.

وفيما يتعلق بحظر الأسلحة، نشجع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على الوفاء بجميع المعايير المرجعية في طريقها نحو تحقيق الامتثال الكامل وإصلاح قطاعها الأمني. ومن المهم أن تكون للسلطات سيطرة كاملة على تعقب الأسلحة.

ثالثًا، تتطلب كل تلك التحديات إرادة سياسية حقيقية، تدعو إلى تجديد الالتزام بالاتفاق السياسي من خلال خريطة الطريق المشتركة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وتدعو ألبانيا السلطات الوطنية إلى الاستمرار في تواصلها مع الجماعات المسلحة بموجب خريطة الطريق من أجل مشاركة المقاتلين المتبقين المقدر عددهم بـ ٣ ٠٠٠ في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وأخيرًا، يساور ألبانيا القلق إزاء الانتهاكات المستمرة لاتفاق مركز القوات، التي تعرقل عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في الميدان، فضلا عن الحوادث الأمنية التي تشمل أفراد الأمم المتحدة.

ونعرب عن أعمق تعازينا ومواساتنا لأسر فريدين من حفظة السلام قتلا الأسبوع الماضي، وكذلك للسلطات المغربية. وترحب ألبانيا بالتحقيقات الـ ٢٧ الجارية من جانب السلطات القضائية الوطنية في الهجمات على حفظة السلام وتشدّد على ضرورة كفالة سلامتهم.

ونؤيد تأييدا تاما الممثلة الخاصة للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في التصدي لتلك التحديات. وكما أشارت السيدة إيكومو، يجب أن نعتني بشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يواجه أيضا انعدام الأمن الغذائي علاوة على الأزمة الإنسانية المحيطة.

اهتمامها الرئيسي على جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا يتعلق الأمر بتسوية الوضع في البلد. ولا يتعلق الأمر بتحسين الحالة هناك، وهذا أمر محزن للغاية. ولا يزال الكثير من الناس في جميع أنحاء العالم يتوقعون أن تنتهج الولايات المتحدة سياسة مسؤولة، ولكننا للأسف لا نراها تنتهج تلك السياسة على الإطلاق.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة ألبانيا.

أشكر الممثلة الخاصة لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، فالنتين روغوابيزا، على إحاطتها وأتمنى لها كل التوفيق في الاضطلاع بمهامها. ونرحب بالسيدة لينا إيكومو ونقدر بيانها تقديراً بالغاً، ونرحب أيضاً في هذه الجلسة بممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

أنتقل الآن إلى ثلاث مسائل رئيسية: أولاً، فيما يتعلق بالحالة السياسية، نحيط علماً بالحوار الجمهوري الذي أجري في آذار/مارس الماضي. وكانت تلك خطوة في الاتجاه الصحيح تتطلب مزيداً من الشمولية، وضمان المشاركة المنظمة لممثلي المجتمع المدني والمعارضة. وكانت التوصيات الـ ٢١٧ التي تلت ذلك مشجعة، لأنها عززت الالتزامات التي تم التعهد بها بشأن الأحكام الرئيسية لمنتدى بانغي للمصالحة الوطنية لعام ٢٠١٥ والاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠١٩. ونشير أيضاً إلى تأجيل الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، لأسباب منها نقص التمويل. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى تعبئة الوسائل المالية اللازمة.

ثانياً، فيما يتعلق بالحالة الأمنية المتردية، فعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في الانتهاكات الأمنية المتعلقة بالاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، نشعر بالقلق إزاء الارتفاع الحاد في أنشطة الجماعات المسلحة وتجنيد القوات الوطنية لمليشيات "أنتي بالাকা" ومقاتلين منشقين عن الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بوصفهم وكلاء.

ولذلك، من الصعب بالنسبة لي أن أدافع عن قضية بلدي اليوم، لأن أي بيان يمكن الإدلاء به باسم القيم التي يعلنها الميثاق سيكون عبثاً، لمجرد أننا لا نُعامل بنفس الطريقة بموجب ذلك الميثاق.

فهل يدرك أعضاء المجلس أن بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، يحمل الرقم القياسي لأكبر عدد من بعثات حفظ السلام على الأراضي الأفريقية؟ لقد استضفنا ما مجموعه ١٣ بعثة، من بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي إلى القوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، فضلاً عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومؤخراً بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وهل يدرك أعضاء المجلس أن بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، منذ استقلاله في عام ١٩٦٠ وتأسيس سياسة التعددية الحزبية والديمقراطية في عام ١٩٩١، لم يشهد سوى ثلاث انتخابات ديمقراطية؟ وأجريت ثالث وأحدث تلك الانتخابات في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، وتم الحفاظ على نتائجها بفضل القدرة على الصمود بعزم لسكان سُموا النزاعات ومحاولات التلاعب للاستيلاء على السلطة بالقوة والعنف.

وهل يدرك أعضاء المجلس أن بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى - وبعبارة أدق إقليم أفريقيا الوسطى - قد تحمل، ولا يزال يتحمل، ثقل تاريخ مضطرب اتسم بأوبئة القرنين السابع عشر والثامن عشر، وتجارة الرقيق العربية، ثم الأوروبية، واضطهاد الاستعمار وعبوديته في الماضي، والآن طغيان وإرهاب الجماعات المسلحة؟ إن بلدنا أُبُتلي بالعنف وانتهاكات حقوق الإنسان، فضلاً عن انتهاكات سلامته الإقليمية، على مدى قرون.

وبالنظر إلى ذلك التاريخ، الذي اتسم بانتشار العنف والانتهاكات على نطاق واسع، تبذل جمهورية أفريقيا الوسطى كل جهد ممكن للخروج من حقبة ماضية، وتواصل سعيها إلى النوايا الحسنة لمساعدتها على النهوض من رماد الطغيان الذي فرضه بشر آخرون.

وأستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد نزيسيوي (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية):

أتكلم اليوم بالنيابة عن وزيرة الخارجية والفرنكوفونية ورعايا جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج، التي لم تتمكن من حضور هذه الجلسة الهامة شخصياً. وتعتذر عن تمكنها من الإدلاء بنفسها ببيانها وطلبت مني أن أدلي به بالنيابة عنها.

وتكرر الوزيرة الإعراب عن امتنانها الشخصي، وكذلك امتنان حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، لما أبداه مجلس الأمن من اهتمام ثابت بجمهورية أفريقيا الوسطى. وهي تأسف بشدة لرفض طلبها التكلم عن بعد عبر الفيديو - وهي طريقة كانت شائعة جداً في ذروة جائحة مرض فيروس كورونا ويبدو أنها تطبق على أساس تقديري.

وبما أن بعض الجلسات يسمح فيها ببعض الاستثناءات من المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، فيبدو، على سبيل الملاحظة، أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تعامل جميعها على قدم المساواة. وتأسف الوزيرة لممارسة المجلس المتمثلة في رفض السماح بمشاركة مسؤولي جمهورية أفريقيا الوسطى مع إعطاء أفضلية لتيسير الإدلاء ببيانات منظمات غير حكومية ممولة من الأمم المتحدة نفسها، لتفعيل حملة مخطط لها.

ومع ذلك، أود أن أصر على مفهوم الإنصاف - وهي قيمة يجب تعزيزها بلا تردد حتى يظل ميثاق الأمم المتحدة المعيار للحفاظ على السلام العالمي في سياق جغرافي سياسي معقد لم يتكيف مع تطور العالم.

ومن الصعب بالنسبة لي أن أوجه نداء بشأن ظلم الجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي تحرم شعباً بأكمله من جميع وسائل الدفاع في وقت يشهد فيه العالم سيلاً من توزيع الأسلحة ينتشر في منطقة نزاع وحملة إعلامية تدعو إلى احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقد احتج بلدي مراراً وتكراراً بتلك المبادئ لسنوات.

جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك تنفيذ قانون اعتمد في ٧ آب/أغسطس ٢٠٢٠ بشأن نظام عام للأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها، فضلا عن إنشاء لجنة تنسيق لإدارة الأسلحة والذخائر بموجب مرسوم في ٦ شباط/فبراير ٢٠٢١.

في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ بدأت الحكومة عمليات لمعالجة دورة حياة الأسلحة بأكملها: الزيارات والتحقق المشترك من الصلاحية ووضع العلامات والتعقب ووضع الأسلحة البالية وتدميرها وفقا للمعايير التقنية في نهاية المطاف.

إن لدى جمهورية أفريقيا الوسطى اليوم المعدات المناسبة والقدرة البشرية والتقنية فضلا عن دعم الشركاء. ويستمر تنفيذ عمليات إزالة الألغام الأرضية من قبل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفقا للقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى وتستند إلى الأهداف المرجعية المحددة لذلك الغرض.

وتدعم تعبئة آليات تنسيق إصلاح قطاع الأمن التي تشارك فيها الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية قوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى بهدف تقديم الدعم الجماعي لحكومة البلد تمشيا مع أهدافه المرجعية.

لقد طلبت جمهورية أفريقيا الوسطى الاستعانة بخبرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في إجراء تقييم مستقل ومحايدين للتقدم المحرز في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة وطابع مختلف التحديات التي تعوق التقدم. وسيمكن التقييم من تحديث القاعدة المرجعية التي كانت قد أنشئت خلال التقييم السابق الذي أجراه المعهد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وستوفر المعلومات اللازمة لمساعدة القطاعات الأمنية في وضع خريطة طريق لتسهيل تنفيذ الأهداف المرجعية.

وفيما يتعلق بالتعدين قامت اللجنة الوطنية لمراقبة عملية كيمبرلي في جمهورية أفريقيا الوسطى بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ - بدعم من الشركاء، بما في ذلك وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ومشروع الاتحاد الأوروبي المعني بتعزيز الحوكمة في القطاع

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بجميع الذين فقدوا أرواحهم أثناء خدمة قضية تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أيضا أن أعرب عن خالص شكري لجميع الأطراف الحسنة النية التي أسهمت بخبرتها ومهاراتها لإحلال السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما المجتمع الدولي من خلال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في القارة الأفريقية مثل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

وقد أحرز تقدم ملحوظ من خلال تنشيط الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الموقع في شباط/فبراير ٢٠١٩، وبالتالي من خلال العملية السياسية من أجل السلام من خلال خريطة الطريق المشتركة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ولا يسعني أن أغفل ذكر الشركاء التقنيين والماليين والثنائيين لجمهورية أفريقيا الوسطى.

ولا تزال هناك تحديات عديدة تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى؛ غير أن أولويتنا تظل تحقيق الاستقرار عن طريق تحييد الجماعات المسلحة التي تنتشر الرعب وتواصل شن هجمات مميتة ضد السكان المدنيين المسالمين. وتود جمهورية أفريقيا الوسطى أن تطمئن الدول الأعضاء بأنها تدرك تماما واجباتها ومسؤولياتها عندما يتعلق الأمر بحماية سكانها وأراضيها. ومع ذلك، يجب أن نتساءل عن اختلال توازن القوات على الأرض، حيث يواجه الرجال الذين يرتدون الزي العسكري الرسمي بدون عتاد مناسب أعداء مدججين بالسلح بسبب حظر الأسلحة غير الأخلاقي والذي يأتي بنتائج عكسية.

وتود جمهورية أفريقيا الوسطى أيضا أن تطمئن الدول الأعضاء على الجهود العديدة التي بذلتها، والتي قوضتها مع ذلك المعلومات المغلوطة. ولمعلومات المجلس، أود أن أشاطركم بعض أوجه التقدم التي يمكن الاطلاع عليها بالتفصيل في التقرير القطري الذي أتاحت

وغيرها من الاعتبارات من خلال سلسلة من حلقات العمل التقنية. كما جدد شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى في الاجتماع دعمهم والتزام المنطقة دون الإقليمية بالعملية من خلال ممثلي المنطقة دون الإقليمية المعنيين في مؤتمر قمة المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى.

علاوة على ذلك، جدد رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى السيد فوستين أرشانج تواديرا، من جديد التزامه بالعملية السياسية لأجل تحقيق السلام في البلد وبمختلف قطاعات الحكومة التي تتولى زمام العملية السياسية من خلال خريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، المعروفة باسم خريطة طريق لواندا، التي تكمل وتعزز تلك العملية التي انطلقت في إطار اتفاق السلام. ونظمت حلقات عمل تقنية عقب الاستعراض الاستراتيجي الرفيع المستوى الذي سيعقد كل ثلاثة أشهر.

وبالرغم من التقدم الكبير المحرز الذي أشاد به فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى ما تزال التحديات قائمة. وفيما يتعلق بإدارة الأسلحة والذخائر والإجراءات القائمة، يجب أن نحدد المجالات التي تتطلب بناء القدرات وتقديم توصيات فيما يتعلق بتوفير استجابات سياسية وبرنامجية لوضع إطار مناسب للأسلحة والذخائر. ومن شأن ذلك أن يعمق المعارف والحوار بين الدول والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المتخصصة في الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، فضلا عن سبل ووسائل تعزيز النهج الوطنية والإقليمية لإدارة الأسلحة والذخائر.

أعتمد هذه الفرصة لأرحب بالتمثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، السيدة فالنتين روغانبازا، للعمل الممتاز الذي قامت به في وقت قصير جدا، فضلا عن إحاطتها اليوم. علاوة على تشجيعها أود أيضا أن أجدد رغبتى واستعادي لدعم ولايتها الصعبة في رئاستها.

وبالرغم من الجهود التي تبذلها البعثة فإنها لا تزال تواجه تحديات محددة في الميدان بسبب تعقيدات الوضع. لذلك يجب أن تكون القوات

الحرفي لتعدين الماس والذهب في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن مشاركة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى - بعدة بعثات لضمان أن تكون تلك المناطق تحت السيطرة الكاملة لحكومة أفريقيا الوسطى والوقف التام لنشاط للمتمردين وأن تسمح الحالة الأمنية بحرية حركة تنقل السلع والأشخاص. وسيتخذ قرار استئناف التعمير في جمهورية أفريقيا الوسطى بعد تقييم يجريه خبراء تم نشرهم الآن في المقاطعات الفرعية في آبا وسوسو - ناكومبو وبوار وباورو.

وفيما يتعلق بمجال العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب، بدأت المحكمة الجنائية الخاصة عملها تدريجيا في إجراءات المحاكمة هذا العام. ولا تزال جلسات الاستماع مستمرة، بما في ذلك جلسات الاستماع الجنائية. ويستمر العمل الآن على الانتهاء من وضع إطار للاتصالات والتشاور للمدعي العام الخاص للمحكمة الجنائية الخاصة ووزارة العدل. وسيساعد ذلك الإطار في التصدي للتحديات التي تواجه تنفيذ أوامر الاعتقال وتحديد التدابير المناسبة التي يتعين اتخاذها لتيسير محاكمة من صدرت بحقهم أوامر اعتقال سواء كانوا سياسيين أو عسكريين.

وتعمل الهيئات المسؤولة عن الرقابة والمساءلة في النظام القضائي والجيش جاهدة لتحديد أوجه القصور والمسؤولية عند صدور أمر اعتقال بحق أفراد الجيش أو السياسيين. وتم الآن تفعيل عمليات الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة.

أخيرا، عُقد في بانغي في ٤ حزيران/يونيه اجتماع استعراض استراتيجي مشترك لعملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وضم الاجتماع إلى جانب حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى جميع الشركاء في العملية، بمن فيهم وزير خارجية أنغولا ورواندا والضامنان والميسران والشركاء التقنيون والماليون للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى فضلا عن الدبلوماسيين المعتمدين لدى جمهورية أفريقيا الوسطى.

واستنادا إلى استعراض جهود الحكومة بشأن العناصر الستة للاتفاق، مكن الاجتماع من تقييم التحديات المتبقية وآفاق المستقبل

المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى في الخطوط الأمامية حتى تؤدي مهمتها السيادية على الرغم من نقص الموارد المتوفرة لها لمكافحة الجماعات المسلحة.

أود أن أختتم بياني بحث جميع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى الراغبين في المساعدة على استعادة السلام والاستقرار في البلد، لا سيما فرنسا وروسيا والولايات المتحدة والصين وأنغولا ورواندا والمغرب والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهم، على مواصلة جهودهم لبناء السلام وتعزيز ثقافة الحوار والسلام العالميين نظرا لأهميتهما لتحقيق التنمية.

وأود أن أ طرح للمجلس، قبل المناقشة المفتوحة المقبلة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن وتمشيا مع الفقرتين ٧٨ و ٧٩ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، مسألة تتعلق بالقائم على الصياغة للنظر فيها

من خلال مبدأ الولاية الاحتياطية. ولمعالجة الأولويات والأوضاع في أفريقيا على نحو أفضل، خاصة فيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية بوجه عام، أليس من الأفضل أن يكون القائم على الصياغة أحد الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن - غابون وغانا وكينيا - أو البلد المعني؟

وأمل أن تكون المعلومات المستكملة عن الحالة في بلدي موضع اهتمام أعضاء المجلس وأن يكون لديهم فهم أفضل لموقفنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. سأرفع الجلسة الآن كي يتسنى للمجلس مواصلة مناقشته للموضوع في مشاورات مغلقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.